

آراء

هل أطاحت «الدولة العميقة» ترامب؟

حلمي الأسمر

كتب رئيس الوزراء البريطاني بنجامين دزرائيلي، في عام 1844، أن العالم محكوم بأشخاص مختلفين اختلافاً شديداً عما يتخيلهم الناس الذين لا يعلمون مواطن الأمور، وهذا يعني أنهم ليسوا الملوك أو وزراءهم، وتساءل: من هم أولئك الحكام؟ اجاب: هذا سرٌ ينبغي معرفته حتى نستطيع السيطرة عليهم ونفرض السلام على العالم. غير أن أحداً، منذ ذلك الحين وإلى مدى غير منظور، لم يشف غليل أحد، لا بفكّ السر، ولا بفرص السيطرة عليهم.

يسمي بعضهم هؤلاء «حكومة الظل» أو «الحكومة الخفية» أو «الدولة الموازية»، غير أن مصطلح «الدولة العميقة» هو الآن الأكثر تداولاً، تعبيراً عن هذا «الشيء» الذي يقوّز ماذا يحدث غداً على الكرة الأرضية. وكما أن هذه الكرة مقسّمة إلى دول، ثمة دولة عميقة في كل دولة، ويبدو أنها تدين بالولاء، إلى حد كبير، للدولة العميقة «العظمى» التي تتحكّم بمصائر بقية الدول، العميق منها والسطحي، إن جاز التعبير.

قد يبدو هذا الكلام أقرب إلى الاستلاب لعقلية المؤامرة، وقد يبدو ضرباً من الخيال، لكن ما يحدث «تحت السطح» عادةً يشبه ما يحدث في باطن البحر، فيما يبدو سطحه هادئاً.

لاراحة نفوسهم سوى استحضار ذكرى تلك

الحضارة بالأشكال والأزياء واللغة والأسماء، ثم لا يجدون من وسيلةٍ لإثبات حضورهم العالمي سوى العنف الصادم في الاستهداف وفي الطريقة.

من الصعب عزل عمليات القتل التي شهدتها دول أوروبية، أخيراً، عن سياق «صحة» عنفيةٍ إسلامية بلغت حد تشكيل دولة خلافة إسلامية استطاعت أن تهزم جيوشاً، وأن تلغى حدوداً سياسية. وقد تطّلت هزيمتها تشكيل تحالفٍ دوليٍّ بقيادة الولايات المتحدة ضم 82 دولة، وعمليات جوية وبرية استغرقت حوالي خمس سنوات (من منتصف العام 2014 حتى ربيع 2019)، فيما لم تستغرق هزيمة الجيش العراقي إبّان صدام حسين (هناك من صفته رابع أكبر جيش في العالم) أكثر من ثلاثة أسابيع.

لا تغفقد إلى السند التحليلات التي تعتبر أن أبادي عدة ساهمت في صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أميركية وأخرى إقليمية وعربية (كل لغاياتها)، وأن نظام نوري المالكي في العراق وبشار الأسد في سورية مهذا أيضاً لهذا الصعود لغاياتهما الخاضدة. مع ذلك، لا محيد عن رؤية كفاحية مقاتلي «داعش» واستبسالهم. وراء هذا القدر من التماسك وكذا المستوى الهيب من الوحشية الذي أظهره التنظيم، توجد قضية وحدت مقاتليها وشدّت أنصارها وجهورها إلى حد التغاضي عن مستوى الاستعراض الإجرامي الذي ثابر عليه التنظيم. القضية

وحتى «رومانسيا»، وفيما تدور في الأعماق رchy حباة زآخرة بالصراع والعنف. يقال إن أول من تحدث عن «الحكومة الخفية» هو الرئيس الأميركي السابق، ثيودور روزفلت، حين حدّر من هيمنة شبكات مالية على سياسة بلاده. وقيل ذلك، في القرن التاسع عشر، تحدّث الزعيم الألماني بسمارك عن وجود قوى غير مرئية تدير دفة العالم، أطلق عليها «جماعة ما لا يسبر غوره»، ثم جاء دزرائيلي فقال ما قاله. أما مصطلح «الدولة العميقة»، فوفق أكثر من مصدر، يقال إنه نشأ في تركيا في تسعينيات القرن الماضي، للتعبير عن شبكاتٍ من الجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية، بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك، ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدّد مبادئ الدولة التركية العلمانية. وكان ذلك أول تعريف وظهور لمفهوم الدولة العميقة، ثم ظهر المصطلح بتعريفاتٍ مشابهة في الولايات المتحدة مع إنشاء الوكالة المركزية للاستخبارات الأميركية. وفهم ضمناً أن الدولة العميقة تتمثّل بشبكات السلطة السياسية في واشنطن والسلطة الاقتصادية والمالية في «وول ستريت»، التي تعمل على حماية مجموعة من شبكات المصالح المختلفة، وقد نشرت

ويبدو أن الرئيس الأميركي المشوك على مغادرة البيت الأبيض (إن فعلها طواعية!) بعد فوز جو بايدن، في الانتخابات الأميركية الأكثر دراماتيكية في العصر الحديث، هو الرئيس الأميركي الأول الذي استخدم مصطلح «الدولة العميقة»، والأول، في حدود ما يسمح بنشره في وسائل الإعلام، الذي اشتبك مع أزرع هذه الدولة، حتى إنه اتهمها قبل أشهرعبر تغريدة على «تويتز» (المنصة الأثيرة لديه) بأنها تؤخّر إعلان التوصل إلى علاج أو لقاح فعال لفيروس كورونا وكوفيد - 19 إلى ما بعد الانتخابات، حيث جاء في التغريدة ما نصه: «الدولة العميقة، أو أي شخصٍ آخر، في إدارة الغذاء والدواء الأميركية، يجعل من الصعب جداً على شركات الأدوية إيجاد أشخاص لإجراء اختبار اللقاحات والعلاجات عليهم. من الواضح أنهم يأملون تأخير العلاج إلى ما بعد 3 نوفمبر (موعد الانتخابات الرئاسية)».

ويبدو أن هذا ما حصل فعلاً، فبعد وقت قصير من إعلان فوز بايدن، وهزيمة ترامب، نشرت صحيفة نيويورك تايمز، يوم 9 شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، خبراً تناقلته كل وسائل الإعلام، تضمّن إعلان شركتي فايزر (Pfizer) وبيونتك (BioNTech) أن اللقاح ضد فيروس كورونا الجديد، الذي تعملان على تطويره، «فعال بنسبة 90%»، بعد التحليل الأولي لنتائج المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وهي الأخيرة قبل تقديم طلب ترخيصه؛ وأصدرت شركة فايزر (طوّرت اللقاح مع شركة الأدوية الألمانية

تبدو العمليات التي حدثت أخيراً في فرنسا وفي النمسا نموذجاً من النشاط «الداعشي»

التي وحدث مقاتلي «داعش»، وشكلت تبريره الوجودي هي الدفاع عن الإسلام (الإسلام السنّي تحديداً)، واستعادة مكانته ودوره. توجد قناعة بأن هذه المهمة تجسّد التكليف الإلهي الأسمى. يحتشد وراء هذه القضية كل القهر التاريخي المتراكم في قلوب المسلمين الذين سرعان ما يتخلّطون أسلافهم الكبار (سادة العالم السابقين) يتحوّنهم على «الصحة» واستعادة الدور. لا ينتظر الأنصار هنا شرحاً لمعنى الإسلام المقصود، «الصحة العنقية» تستدعي النسخة الأكثر جذرية والأكثر صدامية في الإسلام. سوف يبدو، على هذا، أنه ينبغي التخلص من كل نسخ الإسلام التي توصف بالاعتدال والتسامح. لهذا كانت جاذبية «داعش» وكان العدد الأكبر من ضحايا «داعش» هم من المسلمين، ضمن معركة توحيد «الإسلامات» في إسلام جهادي واحد يضع نفسه في مواجهة عالم كافر يتجنّس في الغرب.

تبدو العمليات التي حدثت أخيراً في فرنسا وفي النمسا نموذجاً من النشاط «الداعشي»، حتى لو كانت عمليات مستقلة لا صلة لها بالتنظيم، قام بها أشخاص مستقلون ذاتيو الطّرف الإسلامي (self-radicalized). المبدأ هو إحداث الصدمة في وسط «العدو» بواسطة العنف الذي هو كل ما تبقى لمن يتمرّقون بين ما تصفهمه مكانة عليا حباهم بها الله، بوصفهم مسلمين، وحقيقة هامشيّتهم في عالم «غربي» تجاوزهم، وتجراً على حقوقهم ولا يقيم لهم وزنًا.

العمليات المذكورة مجرد انتقامات، أو انفعالات عنيفة للتعبير عن الغضب وعدم الرضى، سيما أنها تستهدف غالباً ضحايا مغفلين، يسهل قتلهم حتى بالسلح الأبيض، غير أن هذه الأفعال تنصل في العمق مع نسق شعوري مكون لدى جمهور واسع من المسلمين، يستبطن معاقبة المنتصر حضارياً، والذي لا نستطيع مجاراته. على الصعيد الديني الإسلامي الرسمي، تدان الجريمة، ويُطالب بعدم تكرار الاستفزاز. وعلى الصعيد الشعبي تخرج مظاهرات غاضبة ضد «إهانة» الإسلام مع تجاهل الجريمة. على الصعيدين المذكورين، يوجد الم وجداني «تراجمدي» بين ما يبلّيه الحس

المطلبة الاجتماعية وإدارتها، والتعاطي مع

الحراك الاجتماعي الاحتجاجي، عبر الحوار،

وذلك بتحديد متطلبات كل جهة وأولوياتها،

يمكن اعتبار اتفاق الكامور خطوة جيدة، أسهمت في تحقيق المعادلة التنموية بين الجهات الميسورة والجهات الأقل حظاً

المنطقة في المسلك الفرعي للكامور الذي تعتمده شركات التنقيب لتزويد المحطات ونقل البترول نحو ميناء جرجيس البحري، وانضمت إليهم مجموعة من نشاطا، وقد المجتمع المدني المساندين للتحرك. وقد دعمت عدة شخصيات وأحزاب هذا التحرك، على غرار حزب حراك تونس الإرادة، وحركة النهضة وأفاق تونس والجهة الشعبية.. وفي 24 يوليو/ تموز، أغلق المحتجّون محطة ضخّ البترول «كعملية تصعيدية لتحركاتهم الاحتجاجية السلمية بعد عدم استجابة الحكومات السابقة لمطالبهم وعدم الإيفاء بوعودها». ما أدى إلى زيادة الاحتقان الشعبي، وعمق الأزمة الاقتصادية العامة، خصوصاً مع تفاقم العجز التجاري واختلال ميزان الدفعات، وتفجّر جدل في الفضاء العام ووسائل الإعلام بشأن هيبة الدولة، وضرورة تدخلها لفرض النظام وإعادة فتح محطة الضخّ. أمام هذا الوضع، اعتمدت حكومة المشيشي مقاربة مختلفة عن الحكومات السابقة، تتمثّل في إيفاد فريق حكومي للتفاوض مع المحتجين، برأسه مستشار وزير الشؤون الاجتماعية، حيث انطلقت المفاوضات على المكان، مستفيدة من خبرة الوزير محمد الطرابلسي، النقابي والخبير في مجال الشغل والعلاقات المهنية، والذي عايش نشأة هذه الأزمة منذ 2017. وضم الفريق

بيونتيك) تفاصيل قليلة فقط عن تجربتها السريرية، بناءً على المراجعة الرسمية الأولى للبيانات من لجنة خارجية من الخبراء، وفقاً لما ذكرته الصحيفة. هذا الحدث الكبير واحد فقط (لكنه كان حاسماً كما يبدو) من تجليات الصراع بين ترامب والدولة العميقة. وفي وسع المرء أن يحصي تغريدات كثيرة للرئيس المهزوم، تتحدث بصراحة عن خلافه مع قوى الدولة العميقة التي جاءت به، كما نجىء بغيره، وتصرفهم كما صرفته، عبر حزمٍ متنوعة من أذرع القوة الناعمة والخشنة، يصعب التفصيل في الحديث عنها في هذه العجالة؛ هل أطاحت الدولة العميقة ترامب؟ يبدو السؤال منطقياً، وجوابه على الأغلب «نعم»، حيث يبدو أن دور الرجل انتهى، ولم يعد يلي مصالح هذه الدولة، بل ربما غداً عبثاً عليها، ومكلفاً أكثر مما يحتمل.

والسؤال الآن: هل حسم الصراع لمصلحة الدولة العميقة، أم أن «البطة العرجاء» (مصطلح يطلق على الرئيس في الأيام الـ 77 الأخيرة من حكمه التالية للانتخابات) لن تسلّم بالهزيمة، و«ستقاتل حتى النهاية»، كما أشار السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، المقرب من الرئيس، في تصريح لوسائل الإعلام الأميركية، بعد محادثة هاتفية طويلة مع «الرئيس»؟

(كاتب من الأردن)

تبدو العمليات التي حدثت أخيراً في فرنسا وفي النمسا نموذجاً من النشاط «الداعشي»

السليم والأخلاق العامة من رفض للقتل الذي يستهدف مدنيين وشعور خفي بالراحة من فعل الشباب «الغيورين» الذين يجرحون «الغرب» الذي هزم الإسلام. بين رفض الجريمة والرضى عنها، يعيش مسلمون كثيرون ألماً وجدانياً، يعرّزه واقع هزيمتهم وتأخرهم العقلي.

استهداف الغرب دون غيره من مصادر الإساءة للإسلام والمسلمين، على الرغم من فداحة الإساءات الموجهة إلى الإسلام والمسلمين في غير مكان، يعني أن الموضوع ليس دينياً بحصر المعنى، وأن لهذه العمليات دافعاً مركباً، فهو أولاً حساسية المسلمين لصورتهم في عيون الغرب («المنتصر» تجعل الاستهانة الأوروبية مؤلمة (نلاحظ مقدار احتفاء المسلمين بتحول مسيحي أوروبي إلى الإسلام، الشيء الذي لن نجده عند تحول شخص أفريقي مثلاً)، وثانياً العداء المستبطن للغرب الذي استحوذ على الحضارة وفكك إمبراطورية الإسلام واستعمر بلدان المسلمين.

تبدو هذه العمليات بديلاً عن الطريق الشاق، ولكن الجدي، المتجلب في التخلص من عقدة المهزوم عبر الانخراط في مجالات التحويل السياسي العقلاني والتشاركي ومجالات العمل والعلم والبناء. قد يخفف هذا النوع من العنف عن الذات التماركي لتحديد الأولويات وعقيم ومدمر لذات في علاقتها مع نفسها وعلاقتها مع الآخر.

(كاتب سوري في فرنسا)

يمكن اعتبار اتفاق الكامور خطوة جيدة، أسهمت في تحقيق المعادلة التنموية بين الجهات الميسورة والجهات الأقل حظاً

المنطقة في المسلك الفرعي للكامور الذي تعتمده شركات التنقيب لتزويد المحطات ونقل البترول نحو ميناء جرجيس البحري، وانضمت إليهم مجموعة من نشاطا، وقد المجتمع المدني المساندين للتحرك. وقد دعمت عدة شخصيات وأحزاب هذا التحرك، على غرار حزب حراك تونس الإرادة، وحركة النهضة وأفاق تونس والجهة الشعبية.. وفي 24 يوليو/ تموز، أغلق المحتجّون محطة ضخّ البترول «كعملية تصعيدية لتحركاتهم الاحتجاجية السلمية بعد عدم استجابة الحكومات السابقة لمطالبهم وعدم الإيفاء بوعودها». ما أدى إلى زيادة الاحتقان الشعبي، وعمق الأزمة الاقتصادية العامة، خصوصاً مع تفاقم العجز التجاري واختلال ميزان الدفعات، وتفجّر جدل في الفضاء العام ووسائل الإعلام بشأن هيبة الدولة، وضرورة تدخلها لفرض النظام وإعادة فتح محطة الضخّ. أمام هذا الوضع، اعتمدت حكومة المشيشي مقاربة مختلفة عن الحكومات السابقة، تتمثّل في إيفاد فريق حكومي للتفاوض مع المحتجين، برأسه مستشار وزير الشؤون الاجتماعية، حيث انطلقت المفاوضات على المكان، مستفيدة من خبرة الوزير محمد الطرابلسي، النقابي والخبير في مجال الشغل والعلاقات المهنية، والذي عايش نشأة هذه الأزمة منذ 2017. وضم الفريق

- مكتب بيروت
- بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاقت: 009611442047 - 009611567794
- البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
- للشراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
- هاقت: +97440190635 جوال: 97450059977
- للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

- نائب رئيس التحرير **حسام كنانة**
- مدير التحرير **ارنست خوري**
- المدير الفني **أميل منعم**
- سكرتير التحرير **حكيم عنكر**
- السياسة **جمانة فرحات**
- الثقافة **مصطفى عبد السلام**
- الثقافة **نجوان درويش**
- ملوعات **ليال حداد**
- الرابي **صمت البلياري**
- المجتمع **يوسف حاج علي**
- الرياضة **نيك التليلي**
- تحقيقات **محمد عزام**
- مراسلات **نزار فندي**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)